إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذا البحث الموسوم

( )

الذي تقدم به الباحث:

قد جرى تحت أشرافي في جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد
وهو جزء من متطلبات درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

إقرار المشرف
اسم المشرف:-
الدرجة العلمية:-
/ /2024

بناء على توجيه المشرف أرشح هذا البحث للمناقشة
أ.م حيدر صباح طعمة
رئيس قسم الاقتصاد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم اقتصاديات نفط وغاز

تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق فترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

بحث تخرج مُقدم لنيل شهادة البكالوريوس من قبل الطالب

محمد علي شنيشل
حيدر موح داغر

اشراف : الدكتور حلمي إبراهيم منشد

١٤٤٥هـ.
٢٠٢٤م.

مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرا .

البقرة : ١٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الله الحمد من قبل ومن بعد، وبعد.. فإني أتقدم بخالص الشكر والعرفان، ووافر التقدير والاحترام لأستاذي الدكتور حلمي إبراهيم منشد ذي الأيادي البيضاء، الذي شرفني بالإشراف على بحثي هذا، فكان حقاً – وهي شهادة أسأل عنها يوم الحساب - نِعْمَ الموجه والمرشد، بعلمه وإخلاصه ورفقه وعزمه ورعايته، فلم يَأْل جهداً، ولم يوفر وقتاً إلا أفدت منه، فتعلمت على يديه البحث الجاد، والذي أرجو الله عز وجل أن يكتبه لي ولأستاذي في ميزان حسناتنا، أطال الله عمره عالماً ومعلماً. ثم إني أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين أخذت بحثي شيئاً من وقتهم في قراءته حتى يخرج في أحسن صورة. وأشكر كل من كان له فضل في تمام هذا البحث، والله أسأل أن يتقبله مني، وأن يجعل منه عملاً علمياً يفيد منه كل من يطلع عليه. والحمد لله رب العالمين.

الإهداء

إلى مَنْ زرع فيَّ روح العلم والمعرفة والمثابرة، فَسِرْتُ على نهجه ودربه

أبي.. فخري وعزّي

إِلَى مَنْ سَقَت فِي نَبْتَ الأدب، فنمت غراساً سامقة يانعة،

أمي.. ربيع قلبي

إلى من أحيا في الهمة والعزم والتضحية، فمضيت في هذه الرحلة العلمية الممتعة

أستاذي القدير الدكتور حلمي إبراهيم منشد قدوتي وموجهي

إلى مَنْ تسعد الحياة بهم، فتغدو زاهرة صافية

إخواني.. سندي وعزوتي

المحتويات

الآية الكريمة 1
شكر وعرفان 4
الإهداء 5
المقدمة 8
١-مشكلة البحث 8
2- أهمية البحث 8
3- فرضية البحث 8
4- أهداف البحث 8
5-منهجية البحث 8
٦-حدود البحث 9
المبحث الأول: الأطار النظري للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي 10
أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه 10
ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي 11
١-١ النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي 11
١-٢ النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي 13
١-٣النمو الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك) 14
ثالثا: النفقات الحكومية في الفكر الاقتصادي 16
١-مفهوم النفقات الحكومية وأهم تقسيماتها: 16
٢- الانفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي 16
٣-النفقات الحكومية ودورها في الفكر الكينزي 17
٤- النفقات الحكوميه في الفكر الكلاسيكي الحديث 17
المبحث الثاني: 19
الإطار النظري للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي 19
1- العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي 19
2- العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الكينزي 20
3- لعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية الحديثة. 20
المبحث الثالث: 22
تحليل النمو الاقتصادي وتطور الانفاق الحكومي في العراق للمددة (2005-2020). 22
اولاً: تطور الانفاق الحكومي في العراق: 22
1- تطور النفقات التشغيلية. 22
2- تطور الانفاق الاستثماري. 23
المبحث الرابع: 25
منهجية البحث والبيانات. 25
اولاً: البيانات ومصادرها. 25

ثانياً: الاساليب القياسية المستخدمة في تقدير أثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق......25
1-**تطور حجم النفقات العامة في العراق بحسب انواعها للمدة (2005-2020).**.....27
2- العلاقة والارتباط بين المتغيرات 28
3- اختبار الفرضية: 28
4- نتائج التقدير والاختبار. 31
الاستنتاجات: 31
الخاتمة: 32
قائمة المصادر والمراجع: 33

المقدمة

يعد الانفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الحكومة بشكل مباشر الإدارة العجلة الاقتصادية وضمان توازن الاداء الاقتصادي. حيث تعد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية بحيث تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي الاسهام بشكل فعّال في تحقيق النمو الاقتصادي ،تكسب الدراسة أهمية خاصة في العراق لأنها تعالج موضوعا حيويا من خلال تناولها أحد المواضيع المهمة ألا وهو تاثير الانفاق الحكومي على الاقتصاد إذ يناقش هذا الموضوع واحدة من أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأنها تصب في صميم حياة المجتمع والمرتبطة بنشر الرفاهية فيه، فهو بمثابة الأداة التي تركن اليها الحكومة في تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور في اوجه وميادين الحياة كافة، وتكشف لنا نسبة إسهام تاثير الانفاق الحكومي على الاقتصاد العراقي . فضلاً عن إنها تعطي تصورا ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي. لذا تعد إدارة هذا الانفاق تحديا كبيرا يواجه المجتمع ونخبته السياسية لأن ذلك يعني وجوب استغلال ذلك الإنفاق بما يحقق الرفاهية للمجتمع.

١-مشكلة البحث

تأتي مشكلة الدراسة من عدم توجيه الإنفاق الحكومي العراقي بطريقة توائمه مع المتطلبات الاقتصادية الضرورية للبلد، فضلاً عن التركيز على تأمين الإيرادات المالية لتغطية احتياجات النمو دون اعطاء الأهمية الكافية للسياسة الإنفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية

2- أهمية البحث

تكمن أهمية دراسة من أهمية تأثيرالإنفاق الحكومي الذي يعتبر من الأدوات المالية المهمة والرئيسية للدولة فهو يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي كما تكمن أهمية البحث في اعتماد أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي الحديث وبالتالي فان هذا نوع من الدراسات والتحليل الاقتصادي قد يساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية للدول النامية محل الدراسة التي تعاني من عديد الاختلالات الاقتصادية الكلية.

3- فرضية البحث

تستند فرضية البحث على ان النفقات الحكومية تساهم بشكل ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005- 2020).

4- أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى قياس تاثير الانفاق الحكومي على الاقتصاد الذي يصور لنا كافة الأبعاد التي تؤثر في النشاط الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

5-منهجية البحث

تعتمد الدراسة في منهجها على تحليل وصفي واستقرائي تجريبي من خلال استعراض المفاهيم والأدبيات المطروحة في العقود الأخيرة الماضية حول الإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي، ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي.

٦-حدود البحث

يغطي البعد المكاني للدراسة جمهورية العراق، واما البعد الزمني للدراسة فيتحدد بالمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠). تم تناول موضوع الدراسة من خلال أربعة مباحث، فبعد المقدمة كمبحث الاول، تم استعراض الاطار النظري للنمو الاتقتصادي والإنفاق الحكومي ويستعرض الأطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصاد في المبحث الثاني اما الثالث فاختص تحليل النمو الاقتصادي وتطور الانفاق الحكومي في العراق (للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠) اما الرابع ولاخير فيشمل منهجية البحث والبيانات وفي النهاية نذكر الخاتمة والمصادر .

المبحث الأول:

الأطار النظري للنمو الاقتصادي والانفاق الحكومي

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه

يعد النمو الاقتصادي ظاهرة طويلة الأجل وهي معقدة التكوين وليس من السهل تعريفها تعريفا شاملاً يتناول جميع تفاصيلها المختلفة، كما أننا نلاحظ في الأدب الاقتصادي المعاصر استخدام مصطلحات مختلفة ومرادفة في آن واحد للتعبير عن ظاهرة النمو الاقتصادي والى درجة يصعب معها أن نقول إن الأدب الاقتصادي المعاصر قد استقر على تعريف محدد لمصطلح النمو يتفق عليه جميع الاقتصاديين فالنمو (Growth) والتوسع هي كلماتي)Progress(والتقدم)Expansion(تستخدم بشكل مترادف وبدون تمييز، ووفق هذا المضمون يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة السنوية الحقيقة في الإنتاج القومي الإجمالي أو حصة الفرد من الناتج القومي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة أو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (احمد، حسين، 2012، ص 8).

أو هو عملية حدوث زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي، أو متوسط دخل الفرد، أو الناتج المحلي الإجمالي، دون اتخاذ أي إجراءات متعمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بأخر(النسور، 2015، ص 5) ويقيم بعض الاقتصاديين التفرقة بين النمو والتنمية على أساس التلقائية والتدخل في تحقيقهما، إذ يشير الأول إلى إن النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمو وتنمو احتياجاته من السلع والخدمات المختلفة ومن ثم فهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها، وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بحجم الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه (التميمي ، 2017، ص9).

طرق قياسه:-

يشير معدل النمو الاقتصادي عادة إلى الزيادة في القيمة السوقية المعدلة حسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة محددة.

يتم قياسها تقليديًا من حيث النسبة المئوية لأنها الطريقة الأكثر دعمًا لإجراء المقارنة عبر الزمان والمكان.

وعادة ما يتم أيضًا استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل حسب التضخم في الحساب لأنه يزيل تأثير ارتفاع مستوى الأسعار .يمكن أن يكون ارتفاع الأسعار نتيجة لعوامل متعددة، فحتى التغيير في معدلات ضريبة الاستهلاك، على سبيل المثال، ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات يمكن أن يسبب تحولا في الأسعار(جلال، 2006، ص 11)

المقياس الأكثر شيوعا للنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذه هي القيمة الإجمالية لكل شيء، سواء السلع أو الخدمات، المنتجة في الاقتصاد، مع تعديل هذه القيمة لإزالة آثار التضخم. هناك ثلاث طرق مختلفة للنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(جلال ، 2006، ص 12) النمو الربع سنوي بمعدل سنوي – ينظر هذا إلى التغير في الناتج المحلي

الإجمالي من ربع إلى ربع، والذي يتم بعد ذلك مضاعفة معدله السنوي. على سبيل المثال، إذا كان التغير في ربع واحد هو 0.3%، فسيتم استقراء المعدل السنوي ليكون 1.2%.

- معدل النمو لأربعة أرباع أو على أساس سنوي - يقارن هذا الناتج المحلي الإجمالي لربع واحد من عامين متتاليين كنسبة مئوية. غالبًا ما يتم استخدامه من قبل الشركات لتعويض تأثيرات التغيرات الموسمية.
- متوسط معدل النمو السنوي - هذا هو متوسط التغيرات في كل ربع من الأرباع الأربعة. على سبيل المثال، إذا كانت هناك معدلات ربع سنوية في عام 2022 تبلغ 2% و3% و1.5% و1%، فإن متوسط معدل النمو السنوي لهذا العام سيكون 7.5% ÷ 4 = 1.875%.

وبطبيعة الحال، فإن قياس قيمة السلعة أمر صعب. تعتبر بعض السلع والخدمات ذات قيمة أكثر من غيرها. على سبيل المثال، يعد الهاتف الذكي أكثر قيمة من زوج من الجوارب. ويجب أن يقاس النمو بقيمة السلع والخدمات، وليس فقط بالكمية.

والمشكلة الأخرى هي أن ليس كل الأفراد يضعون نفس القيمة على نفس السلع والخدمات. يعد السخان أكثر قيمة بالنسبة للمقيم في ألاسكا، في حين أن مكيف الهواء أكثر قيمة للمقيم في فلوريدا. بعض الناس يقدرون شرائح اللحم أكثر من الأسماك والعكس صحيح. نظرًا لأن القيمة أمر شخصي، فإن قياسها لجميع الأفراد أمر صعب للغاية

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي

١-١ النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ظهر الفكر الكلاسيكي (10)، في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - أي في فترة الثورة الصناعية في أوروبا - ويعتبر سميث ومالتس وميل وريكاردو إضافة إلى ماركس، من أهم رواده اللذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلى، وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والارباح (الخطيب ، 2014، ص 15).

١-ادم سميث Adam Smith

يعد سميث أول من طرح موضوع التنمية الاقتصادية، وذلك في كتابه ثروة الأمم Wealth of Nations، الذي يعتبر بداية المرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي، تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية

والأخلاقية وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي. وقد قام بمقارنة عملية التنمية الاقتصادية بين قارات دول العالم النامي الثلاثة أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بهدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وما هيه العوامل والسياسات التي تعوقه ويقوم التحليل الاقتصادي لسميث على فكرة اليد الخفية Invisible Hand بمعنى أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً بدون تدخل الدولة الذي قد يعرقل النمو الاقتصادي، أي اتباع الحرية الاقتصادية.

وقد أكد سميث على أهمية تقسيم العمل Division of Labor وأنه الأساس لزيادة الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة إنتاجية معينة بدلاً من القيام بأعمال انتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول. وبما أن التوسع في تقسيم العمل لا يأخذ مكانه إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فإن الاقتصاد القومي في حاجة إلى التراكم الرأسمالي (المعموري ، 2018، ص 16).

وقد اعتبر سميث أن التنمية هي عملية متجددة ذاتياً Self-sustaining - وهي نظرة متفائلة - ففي ظل وجود التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يؤدى إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار - تقسيم أكبر للعمل - وبالتالي زيادة الدخل بمقدار أكبر، وهكذا. وفي رأيه يتحقق تزايد الغلة في الأنشطة الصناعية، ويتحقق تناقص الغلة في الأنشطة الزراعية. إلا أنه أوضح أن ندرة الموارد الطبيعية توقف هذه العملية التراكمية للتنمية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم ونمو السكان، تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، ومن ثم تنخفض دخول أصحاب رأس المال، حتى تتلاشي المحفزات لتراكم رأس مال جديد، ويصل الاقتصاد إلى حالة الركود (حجازي، 2002، ص 14) وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول بين سميث أهمية قيام التجارة الحرة في زيادة ثروة المجتمع، كما بين مبدأ النفقات أو التكاليف المطلقة في التبادل التجاري بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي

تستطيع انتاجها بتكلفة أقل – ميزة مطلقة - وتبادلها بسلعة أخرى من دولة أخرى.

٢- ريكاردو

اعتبر ريكاردو أن النشاط الزراعي من أهم الانشطة الاقتصادية؛ ذلك لأن عنصر الأرض من وجهه نظره هو أساس أي نمو اقتصادي. وفى رأى ريكاردو توجد 3 جماعات اقتصادية رئيسة في نموذج التنمية هم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح. وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجباً بما يحفز الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الانتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات، وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية للزيادة عن المستوي الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات - نتيجة لتحسن الغذاء والصحة - وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، بما يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهكذا. ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيس وفعال في عملية التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة Diminishing Returns في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية، تزداد صعوبة امداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالة الركود، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني(المعموري ، 2018، ص 17).

ويعتبر قانون الأجور الحديدية Iron Law of Wages من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو. ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال أحيانا على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئاً مؤقتاً وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى (حجازي، 2002، ص 14) فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء، ويترتب على ذلك ارتفاع الربع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون Stationary. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية أدخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية

Comparative Advantage ، فقد أوضح أن كل دولة يمكن أن تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الاخرى وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الاخرى فيها بميزة نسبية عنها(Tabarrok ,2013,p 55) .

٣- روبرت مالتس

يشتهر مالتس بنظريته المعروفة بـ "نظرية مالتس للسكان في كتابه Essay on the principle of population، وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية Geometrical ratio كل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية Arithmetical ratio خلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس في ذلك هو تناقص الغلة (Tabarrok 2013,p 55,). وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي. ويعتبر مالتس من أهم الاقتصاديين اللذين تطرقوا إلى الطلب الفعال Effective Demand ودوره الفعال في عملية التنمية - قبل كينز - بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواق Say's law of Markets" - كل عرض يخلق الطلب عليه - وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. كما أوضح الدور المهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن زيادة التراكم الرأسمالي في ذلك القطاع هو الضمان الوحيد لتفادى حالة الركود السائدة في القطاع الزراعي

(Nelson,2004,p293)

Technological Unemployment وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في العمل ويسود أجر الكفاف. ومع محاولة الرأسماليين المحافظة على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدني من مستويات الكفاف، يزداد الوضع سوءاً، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال Exploitation، يفشل عديد من الرأسماليين ويخرجون من الميدان، نتيجة المنافسة بين الرأسماليين بعضهم البعض، وينضموا إلى طبقة العمال، بما يؤدى إلى مزيد من الأزمات، وكل ذلك يفضي في(المعموري ، 2018، ص 20)النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي هناك انتقادات عدة وجهت الماركس منها، فشل تنبؤاته بشأن البطالة التكنولوجية، وليس ذلك فقط، فقد ازدادت الأجور الحقيقية للطبقة العمالية ، وزادت قوتهم بسبب النقابات العمالية، واستمرت عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم استمر التقدم الصناعي في إنجلترا وفرنسا ومعظم دول غرب أوروبا الرأسمالية، ولم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأ من قبل. كما أن هناك خلط بين مفهوم الأجور النقدية والحقيقية، فزيادة الأجور النقدية نتيجة لاختفاء فائض العمل - العمل يصبح أكثر ندرة - لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، كما أن زيادة الأجور الحقيقية يمكن أن ترجع إلى زيادة الإنتاجية، ولا تؤثر بالضرورة على فائض القيمة المحقق. وأخيراً فإن ماركس مثل غيره من الكلاسيك لم يبرز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي الذي يكفي للقضاء على أثار(تناقص الغلة في ذلك القطاع (الخطيب، 2014، ص 15).

٢-١ النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

في العشرينيات من القرن الماضي وتحديداً في عام 1929 ، اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم Great Depression واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة - كما اعتقد الكلاسيك - وفى تلك الفترة وخصوصاً بعد الكساد العظيم، ظهر كتاب

النظرية العامة في التوظف والفائدة الذي وجه .)Keynes، لكين ، The General Theory of Employment, Interest, and Money والنقود انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة، ففي رأيه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور (Nelson,2004,p293) .

ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي .كما استعان كينز بفكرة المضاعف Multiplier والمعجل Accelerator في شرح آليات نمو الدخل القومي. وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة

أولاً ثم الدخل ثانياً وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة، قبولاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين - الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول .

وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وجعلتها أيضاً صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها. لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماماً لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.

٣-١النمو الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك)

بينما كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي، وكيف أن توزيع الدخل في الاجل الطويل يؤثر عليه، وهو ما طوره وناقشه ماركس بعدهم، جاءت المدرسة النيوكلاسيكية لتقلل من ذلك الشأن وتجعل اهتماها الأول هو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ديناميكية الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد، فقد اعتقدوا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم بشكل تلقائي. وقد نما ذلك الفكر خاصة بعد فشل تنبؤات الكلاسيك وماركس كما تم الإيضاح سابقاً فلم تصل تلك الاقتصاديات إلى حالة الركود التي توقعها الكلاسيك، أو حالة الانهيار التي توقعها ماركس (جواد، 2009، ص 35)

١ -ليون فالرس

عرف فالراس النمو بأنه "نقص الندرة" الذي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة، وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني. وانتقد بشدة نظرية ريكاردو عن النمو الاقتصادي، واقترح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والاسعار ، وفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي - التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي - وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل Distributive Justice لأفراد المجتمع، ولضمان تحقيق المنافسة الكاملة وبالتالي هاجم فالراس مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة - Laissez Faire وسعى إلى التوفيق بين الليبرالية ممثلة في الكلاسيك والنيوكلاسيك - الفلسفة الفردية Individualism . والاشتراكية ممثلة في الماركسيين - الفلسفة الجماعية Collectivism – (جواد، 2009، ص 35)

٢- الفريد مارشال

يُعد مارشال من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك.(Nelson,2004,p293) ، ناقش مسألة النمو الاقتصادي وكانت له نظرة تفاؤلية، فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي، الذي يكون كفيلاً بالقضاء على أية ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال، غير أن الأثر الصافي هو زيادة الطلب الإجمالي على العمل وليس خفضه كما اعتقد الكلاسيك وماركس . كما قدم مارشال فكرة الوفورات الخارجية External Economies ، فكل نمو في صناعة مهما كانت صغيرة تؤدى إلى سلسلة من ردود الأفعال التي تؤثر بدورها على عديد من الصناعات الأخرى، حيث يؤدى النمو الاقتصادي في قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وبالتالي فإن أبرزها التركيز على المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير، والمناداة بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد أدى الكساد العالمي في الثلاثينيات إلى انتقادات واسعة لتلك المفاهيم.

٣-تحليل شومبيتر

قدم شومبيتر أفكاراً أساسية لنظريات النمو الاقتصادية في كتابه Theory of Economic Development الذي يعتبر بمثابة تحليل نظري (Nelson,2004,p295) Business، واكتملت أفكاره في كتابه(وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية، والفكرة الرئيسة فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دورية Cyclical ولم يقتنع شومبيتر بتفسيرات النظرية النيوكلاسيك عن النمو، فقد اتفق مع ماركس في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة ناتجة عن تدفقات غير منتظمة وفي ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، يحتاج الاقتصاد الى المنظم Entrepreneur ، لأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها، كما إنه يقوم بإدخال الابتكارات Innovations في الاقتصاد وبالتالي المنظم في رأيه له دور قيادي في عملية التنمية في ظل النظام الرأسمالي (المعموري ، 2018، ص 18)

وقد تشاءم شومبيتر بشأن مستقبل النظام الرأسمالي ففي رأيه كلما ازداد نجاح الرأسمالية، ازداد اقترابها من نهايتها بيد أن تنبؤاته بنهاية النظام الرأسمالي ليست مبنية على أسس قوية، فلم يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي، بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت، ومن ناحية أخرى فإن نموذج شومبيتر لا يتناسب مع ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ووجود عديد من العقبات فيها، كالزيادة السكانية، والنقص في عنصر المنظمين. كما بالغ شومبيتر في أهمية الابتكارات في العملية التنموية، واستند في مناقشته على الابتكارات العظيمة منذ أكثر من مائتي عام، التي كانت لها ظروف مختلفة عن الواقع الحالي لتلك الدول. كما تعتبر نظرية شومبيتر مساهمة في تحليل دورة الاعمال بدلاً من أن تكون

مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية، وقد أقر شومبيتر أن العمليات الرأسمالية هي عملية دورية ولكنه لم يقدم أي تفسير منظم للاتجاهات، (المعموري ، 2018، ص 19). النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل .

وبإلقاء نظرة عامة ، يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التركيم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو. بيد أنهم اختلفوا معهم في أمور كثيرة يذكر منها، أنهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من تحليل عملية التنمية - كما أقر الكلاسيك - كما رأوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر ، فرجال الأعمال يستطيعوا الحصول على السلع الانتاجية عن طريق الاقتراض، وأفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات، كما يلعب معدل الفائدة وفقاً للتحليل النيوكلاسيكى دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار. وهناك كثير من الانتقادات الموجهة للتحليل النيوكلاسيكي.

ثالثا: النفقات الحكومية في الفكر الاقتصادي

١-مفهوم النفقات الحكومية وأهم تقسيماتها:

أ- النفقات التشغيلية (أو الجارية)

تعد النفقات الجارية أو كما تعرف بالنفقات التشغيلية Operating Expenses، جميع أنواع الإنفاق التي تقع على عاتق الشركة من أجل القيام بأعمالها، وينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى شراء السلع أو الخدمات بالإضافة إلى الأجور بمختلف أنواعها، وسواء كان الإنفاق يتم بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن هدفه هو استمرار الشركة في العمل وتقديم منتجاتها أو خدماتها للعملاء، والجدير بالذكر أن تكلفة البضاعة المباعة والتي عادة ما تكون متواجدة في قائمة إنفاق الشركات الصناعية، لا تنتمي إلى النفقات الجارية، ويتم احتسابها من ضمن النفقات الإدارية، ومن المنظور المحاسبي، فإن النفقات الجارية أو التشغيلية يتم تفصيلها وتسجيلها ضمن قائمة الدخل، وخلال هذا المقال سنستعرض بعض أبرز أوجه النفقات الجارية لتوضيحها بشكل (جواد، 2009، ص 35)

ب- النفقات الاستثمارية

مفهوم النفقات الاستثمارية : تعد النفقات الاستثمارية احدى اهم ادوات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توزيع التخصيصات المالية على الوحدات الحكومية على المشاريع والتي يجري توجها نحو البناء مشاريع انتاجية جديدة أو استكمال مشاريع أخرى ، أو التوسع في المشاريع القائمة والتي يترتب عليها خلق سلع وخدمات جديدة تضاف الى الناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن استكمال بناء الهياكل الارتكازية للتنمية(جواد، 2009، ص 40)

٢- الانفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي

حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية على ان الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه

العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات العامة تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي، ومعظم الإيرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تار اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية امثال آدم سميت و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة، إذ حدد آدم سميت في كتابه " روة الأمم " الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة الجميع المواطنين والعمل على أقامه المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن، لأن تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة، وعن طريق قانون المنافذ الذي اشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميت على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل الموارد المجتمع الانتاجية ويتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة للتدخل الدولة (خباية، 2009، ص 20)

٣-النفقات الحكومية ودورها في الفكر الكينزي

1-مفهوم النفقات الحكومية:

في الفكر الكينيزي تعرف النفقات الحكومية على أنها الأموال التي تنفقها الحكومة على السلع والخدمات على مدى فترة زمنية معينة.(المياحي، 2010، ص 55)

2-دور النفقات الحكومية:

يرى الاقتصاديون الكينيزيون أن دور النفقات الحكومية هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي.

يمكن للنفقات الحكومية أن تحفز الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوضيف.(الحمداني، 2005، ص 91).

3-أليات تحفيز النمو الاقتصادي:

المضاعف: تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والناتج.

تأثير الثقة: تؤدي زيادة الانفاق الحكومي إلى زيادة ثقة المستهلكين والشركات مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار(الحمداني، 2005، ص 94).

4-مجالات الأنفاق الحكومي:

البنية التحتية:يمكن للحكومة أن تنفق على البنية التحتية مثل الطرق والجسور لتحسين الأنتاجية.

التعليم: يمكن للحكومة أن تنفق على التعليم لتحسين راس المال البشري.

الخدمات الأجتماعية: يمكن للحكومة أن تنفق للخدمات الأجتماعية مثل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لتحسين مستوى المعيشة للمواطن(المياحي، 2010، ص 56)

٤- النفقات الحكوميه في الفكر الكلاسيكي الحديث

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر استمر التقدم الصناعي في معظم دول أوربا وأزداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل، وظهر وكان النمو الاقتصادي لم يعد يمثل مشكلة تستحق كل هذا الاهتمام الذي أولاه الاقتصاديون في السابق، وأصبح الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية ، إذ أنت التطورات الاقتصادية المذكورة أنفاً إلى قيام طائفة من الاقتصاديين المفسرين للأساليب التي يعمل بها النظام أمثال ليون والراس والفريد مارشال وغيرهم ، إذ تمثل اهتمام هؤلاء الاقتصاديين بتحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمشروع (وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قرارتها أي دراسة السلوك الاقتصادي الوحدات الصغيرة(القريشي، 2008، ص 180).

وبرزت على يد هذا التيار المساهمات الجزئية أي الانتقال من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي للاقتصاد(Randy,2007,p275)

.كما أكدوا على أن الأفراد يحاولون تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي وتسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها أي أنهم يؤكدون على مبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن لم يتبين لنا عن طريق ما ذكر أنفا أن الانفاق العام لم يعط اهتماما لدى النيوكلاسيك بسبب تركيزهم على الوحدات الجزئية.

المبحث الثاني:

الإطار النظري للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

يمتلئ الأدب الاقتصادي بالكثير من النظريات بمجال الانفاق العام والنمو الاقتصادي، نظرا لتباين وجهات النظر باستيضاح الزاوية الوارد من خلالها توضيح معناها، حيث يرى البعض بأن الانفاق العام(الحكومي) هو مجموعة من المصاريف التي تتحملها الحكومات، أو هي عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة الحكومة، أو إحدى سلطاتها لتحقيق المنفعة العامة، وينبغي أن تكون بصفة مبالغ نقدية وغير عينية نظرا لكونها الاقل جهدا مقارنة بالنفقات العينية والأسهل منها فضلا عن إن مسألة تمويل النفقات تجري بالمبالغ النقدية ، وتتمثل أهم تقسيماتها بالنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية(الطاهر، 1988، ص 110).

والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي حظي ايضاً واسع لدى الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية المختلفة، وقد تعرض الفكر الاقتصادي إلى دراسة النفقات العامة وكيفية تأثيرها في النمو الاقتصادي.

1- العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

يؤمن الفكر الكلاسيكي بما يسمى بالحياد المالي كإطار المفهوم الدولة الحارسة أي اقتصار دورها بالوظائف التقليدية.

أي إن مسألة توازن الموازنة تتحقق من خلال تساوي أو تعادل جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة وقاعدة رئيسة بالمالية التقليدية، وكان مبدأ الفكر الكلاسيكي يركز على استحصال الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة في مجال الحاجات العامة(الكرخي، 1999، ص133)

اما فيما يخص النمو الاقتصادي فإن النمو الإقتصادي ظاهرة طويلة الأمد، فقد أظهر الإقتصادي آدم سمت: ان النمو الإقتصادي يحصل بشكل تراكمي لأن عنصري العمل ورأس المال يعملان على رفع كل من الإنتاج والإنتاجية ومن ثم ارتفاع الدخل القومي والادخار فتتوسع الأسواق وبالتالي حصول النمو الإقتصادي (خلف، ص 94.)، إذ إن التغيرات التقنية التي تحصل بعنصر رأس المال تساعد على زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلاتها، وان الارتفاع

بالدخل القومي يساعد أيضاً على زيادة الاستثمار الجديد ومعدلاته وبنفس النسبة.

وقد بين دافيد ريكاردو: ان التراكم الرأسمالي هو العامل الأساس لعملية النمو وذلك من خلال الايراد الصافي الذي يكون من حصة الرأسمالي بموجبه يرتفع تراكم رأس المال الضروري لعملية النمو الاقتصادي ويعززها في ذلك المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم ولاسيما عند ارتفاع تراكم الرأسمالي، ودعا إلى استخدام العامل التكنولوجي لتطوير ورفع انتاجية العمل على الرغم من زيادة عدد السكان.

2- العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

تمثل الفكر الكينزي بأفكار الاقتصادي / جون ماينارد كينز/ والقائمة على تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتحفيز الطلب الكلي عن طريق أداة النفقات العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب واستقراره(حنيش، 1992، ص 278)، وقد تبنى الفكر الكينزي فكرة تدخل الدولة وأعدتها أمرا ضروريا بالوصول للتوازن بالاقتصاد، وبزيادة النفقات العامة يمكن للدولة الانتقال من الكساد للرواج، وبذلك يركز على ضرورة زيادة النفقات العامة بحالة الركود بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال وإعادة التوازن وتشجيع زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض الكلي ، وتحقيق النمو الإقتصادي المطلوب (رضوان، فلسفة 2009، ص 11).

ومن الجدير بالذكر إن نموذج الكينزيين يقر النفقات العامة بمثابة متغير خارجي له تأثير بالنمو خلال الأمدين القصير والطويل، وإن الزيادة في النفقات العامة يؤثر إيجابا بالإنتاج والعمالة بواسطة المضاعف بالنفقات، ويفضلون لجوء الدولة بالتوجه نحو زيادة النفقات العامة دون اللجوء الفرض الضرائب وخاصة في الأجل الطويل.

ويرى كينز أن الأساس بالنمو الاقتصادي يبدأ من خلال العلاقة بين كل من النفقات الاستثمارية ونمو الدخل وأسماها بالمضاعف، ويوضح ان هناك ثلاثة أنواع من معدلات النمو الإقتصادي هي كل من معدل النمو المرغوب، ومعدل النمو الفعلي ، ومعدل النمو الطبيعي المتمثل بمعدلات النمو المرتفعة من خلال زيادة تراكم رأس المال والتقدم التقني والقوى العاملة، ويلاحظ ان نقطة الجدل الأساسية بين الكينزيين والكلاسيك كانت حول العمل الذي يرى فيه كينز بمثابة التوظف وهو عمل اداري، بينما يرى الكلاسيك بأنه عملاً تلقائي (باري سيجل، 1987، ص 481).

3- العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدى المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

كان لأزمة الكساد العالمي التي ضربت النظام الرأسمالي خلال الاعوام (1929ـــ1933م) الذي كان يعتمد على التوازن الحتمي والتلقائي للاقتصاد والموازنة العامة ، حيث وضعت معالجات الاقتصادي (كينز) ودعوته الى تدخل الدولة والتوسع في الانفاق العام لتحفيز القطاعات الاقتصادية المعطلة الى التشغيل الكامل حتى في ظل ظروف خلق العجز المنظم في الموازنة العامة طالما يخدم التوازن الاقتصادي ، وقد شهدت اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وبريطانيا في ذلك حتى امتدت لتشمل العديد من الدول النامية واعتمدت سياسات التدخل وان كانت بمسميات مختلفة وحتى عام 1975م ، ولكن الدول الصناعية واجهت جراء سياسة التدخل مع تفاقم عجز الموارنة العامة الى بروز ظاهرة جديدة لم تلتفت اليها النظرية الاقتصادية وهي ظاهرة ان تتعايش معاً اصعب مشكلتان اقتصاديتان هي (البطالة والتضخم) من خلال ما اطلق عليه بالركود التضخمي.

ومن مفكري المدرسة الكلاسيكية الحديثة مارشال و (، و كارل مينجر، وإن أفكارهم قائمة على مدى إمكانية استمرار النمو الاقتصادي دون ركود اقتصادي، ويرون في موضوع النمو بأنه عملية متكاملة لها آثار إيجابية تبادلية، أي ان لكل قطاع تأثير على الآخر(الغالبي، 2015، ص 25) وتحاول النظرية أيضاً تفسيره من خلال دراسة الآثار المترتبة عليه وذلك من خلال الفصل بين مساهمات القوى العاملة ورأس المال وكذلك التقدم التقني في عملية الإنتاج، وإن هذه المساهمات تقاس بالإنتاجية الحدية التي تتوقف على التغيير في بناء العامل الإنتاجي (خشيب، 2014، ص 18)

، وإن سعر الفائدة يحتل المكانة المهمة في هذه النظرية ويشكل حافزاً على الادخار، وينطلقون من مبدأ إن الادخار يختفي ولن يكون هناك تراكم ممكن في حالة لم يكن هناك مقابل لرأس المال (الغالبي، ص 25).

المبحث الثالث:

تحليل النمو الاقتصادي وتطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2005-2020).

اولاً: تطور الانفاق الحكومي في العراق:

شهد العراق خلال العقدين الأخيرين مستويات عالية من التضخم، وصلت إلى نسب قياسية، وبخاصة أبان التسعينيات من القرن الماضي، إذ أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق (بسبب غزوه للكويت) إلى انقطاع شبه تام لتصدير النفط الخام الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في العراق، لذلك أغلقت السبل في وجه تمويل الإنفاق العام لاسيما في ظل ضعف الإيرادات الأخرى ومنها الضريبة التي تعاني تخلفاً كبيراً.

ولذلك أختار أصحاب القرار السياسي والاقتصادي اللجوء إلى تمويل الموازنة العامة من خلال الإصدار النقدي الجديد.

وكان هذا القرار باعتماد سياسة نقدية توسعية كارثياً على سعر صرف العملة العراقية التي وصلت إلى مستويات متدنية جداً تجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي، ورافق ذلك طبعاً، ارتفاعاً هائلاً في المستوى العام للأسعار نتيجة لندرة السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة بفعل الحصار الاقتصادي وتدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

صاحب الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه تغيّر في هيكله (أي النصيب النسبي لكل نوع من أنواع النفقة في مجموع الإنفاق الكلي) نظراً للتغير في الأهمية النسبية لكل وظيفة في علاقتها بالوظائف الأخرى التي تقوم بها الدولة .

وبشكل عام، أخذ العراق بنظام الموازنة الموحدة للدولة التي تتكون من الموازنة التشغيلية التي تضم النفقات الجارية (رواتب الموظفين، المستلزمات السلعية والخدمية، المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية...)، والموازنة الاستثمارية التي تضم النفقات الرأسمالية على صعيد الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة فضلاً عن المحافظات وإقليم كردستان .

1- تطور النفقات التشغيلية.

لقد شكلت النفقات التشغيلية نسبة كبيرة من اجمالي النفقات العامة في الموازنات السنوية للدولة بعد عام 2003، فخلال المدة 2005 ـــ 2020 ازدادت النفقات التشغيلية المخططة من (14,393) ترليون دينار عام 2005، الى (100,059) ترليون دينار عام 2020 ، مقابل (5,752212) و (33,048506) ترليون دينار للنفقات الاستثمارية للسنتين المذكورتين على التوالي ، وقد بلغت نسبة النفقات التشغيلية 73% كمتوسط خلال المدة المشار اليها من اجمالي النفقات العامة للدولة .

ولقد كان لهذا التوسع في النفقات التشغيلية أسباب عديدة، من أبرزها:

- التوسع الكبير الذي حصل بالوظائف الحكومية وزيادة أعداد الموظفين والمستخدمين ، حيث أصبحت فقرة الرواتب والاجور تشكل نسبة كبيرة من اجمالي النفقات العامة للدولة تحت وطأة الضغوط التي تواجهها الدولة لزيادة التعيينات والحد من معدلات البطالة في ظل غياب السياسات الاقتصادية الداعمة لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وايجاد الوظائف وفرص العمل خارج نطاق القطاع الحكومي ، مما جعل مؤسسات ودوائر الدولة من وجهة نظر أفراد المجتمع ، المكان الأكثر ضمانا لفرص العمل والحصول على الدخول من عوائد الريع النفطي ، بعيدا عن المعايير الاقتصادية ومتطلبات الاحتياجات الحقيقية للتوظيف ، الأمر الذي أسهم في زيادة حالة الترهل وضعف الأداء والانتاجية في الجهاز الاداري الحكومي في ظل تفاقم الاتساع في الانفاق التشغيلي الحكومي .
- ولم يقتصر الأمر عند اتساع الوظائف الحكومية، وانما شمل هذا الاتساع العديد من الفقرات الأخرى التي أسهمت في تضخيم حجم النفقات التشغيلية كالتخصيصات المالية السنوية لتلبية خدمات الدين العام الداخلي والخارجي للإيفاء بأقساط الديون وفوائدها المتراكمة المستجدة والقديمة، اذ تشكّل الديون الداخلية في حدود (40) ترليون دينار في حين تشكّل الديون الخارجية (23) مليار دولار، عدا ديون ما قبل عام 2003 البالغة (40,9) مليار دولار وفقا لبيانات البنك المركزي العراقي.
- فضلا عما اعتادت عليه الموازنات السنوية من تخصيصات جارية للسيارات الحكومية ومستلزماتها، والمكاتب الحكومية ومستلزماتها، وما يخصص من نفقات جارية للايفادات وما يرصد من تخصيصات مالية ضمن فقرة المنافع الاجتماعية.
- ومن ناحية أخرى فقد أسهمت ممارسات الفساد التي وقعت على الموازنة العامة للدولة، كعامل مؤثر آخر، في توسيع حجم النفقات التشغيلية، مثلما أسهمت هذه الممارسات في تخفيض كفاءة وانتاجية النفقات الاستثمارية من خلال حالات التلكؤ والفشل الذي أصاب العديد من المشاريع الحكومية.

2- تطور الانفاق الاستثماري.

ان النفقات الاستثمارية: وهي المبالغ التي تنفقها الدوله لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

من المعروف إن الإنفاق الاستثماري وسيلة تلجأ إليها الدول المختلفة لتحقيق نموها الاقتصادي، وكلما زادت قدرة البلد على الاستثمار أمكن له الإسراع في دفع عملية التنمية المستدامة إلى الأمام وتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي العراق ونتيجة تعاظم النفقات التشغيلية وهيمنتها المطلقة على اجمالي النفقات العامة ، قد انعكس على اسلوب اعداد وتنفيذ الموازنات السنوية الحكومية ، الأمر الذي أدى الى تهميش دور النفقات الاستثمارية ودور الدولة الاقتصادي ، حتى ضمن شركاتها الصناعية العامة التي أصبحت تشكّل عبئا آخر على النفقات التشغيلية من خلال دفع الرواتب والاجور للعاملين في العديد من هذه الشركات بدلا من أن تكون مصدرا لتعزيز الايرادات العامة للدولة ، في ظل انخفاض النفقات الاستثمارية المخصصة للقطاع الصناعي وغياب آليات الشراكة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص للنهوض بواقع القطاعات الانتاجية .

حيث انه في حالة ضغط النفقات (كما حصل في العراق بعد عام 2003) فإن المفاضلة بين الإنفاق الجاري والاستثماري عادة ما تذهب إلى التضحية بالجانب الاستثماري على حساب الاستهلاكي، فالأخير يرتبط بالأجور والرواتب بالدرجة الأساس، وهي فقرة من الصعب المساس بها، لذا يتم التضحية غالبا بالنفقات الاستثمارية، التي يمكن التخلي عن بعض برامج الحكومة من خلالها، وذلك لأن آثارها على أفراد المجتمع تكون غير مباشرة وغير محسوسة على العكس من تخفيض النفقات الجارية ذات المساس المباشر بالأفراد، وهو ما تتجنبه الحكومات في العادة . ولكن الأمر كان أسهل في حالات الرواج ونمو الإيرادات وما يتمخض عنه من تصاعد النفقات، ففي مثل هذه الحالات، فإن الزيادة شملت كلا شقي الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري).

المبحث الرابع:

منهجية البحث والبيانات.

اولاً: البيانات ومصادرها.

تعتمد الدراسة في منهجها على تحليل وصفي واستقرائي تجريبي من خلال استعراض المفاهيم والأدبيات المطروحة في العقود الأخيرة الماضية حول الإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي، ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي.

ثانياً: الاساليب القياسية المستخدمة في تقدير أثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي في العراق.

يعد العراق من بن الدول التي يسود فيها القطاع العام على كافة نشاطاته الاقتصادية خلال مر السنين (الجنابي، 2013 ، ص 355) ، فقد توسعت وظائف الدولة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية والاستثمارية إضافة للوظائف التقليدية وبالتالي ازداد معها حجم النفقات العامة بالموازنة وذلك تبعا للنظام الاقتصادي الذي تتبناه الدولة (المهايني، 2013 ، ص 24) ، والجدول /1/ يبن تلك التغيرات في حجم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بشكل الاتي:

الجدول (1) النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة) 2005 - 2020

السنة	النفقات العامة /مليار دولار/	الناتج المحلي الإجمالي /مليار دولار/	نسبة التغير في النفقات العامة %	نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي النفقات العامة الاجمالي %
2005	45.2	36.6	-	-	123.50
2006	26.6	50.1	-41	37	53.09
2007	50.3	65.1	89	30	77.27
2008	31.7	88.8	-37	39	35.70
2009	56	131.6	77	48	42.55
2010	54.6	111.7	-3	-15	48.88
2011	80.3	135.5	47	21	59.26
2012	94.3	180.5	17	33	52.24
2013	109	212	16	17	51.42
2014	131.2	232.5	20	10	56.43
2015	119	223	-9	-4	53.36
2016	90.7	172.4	-24	-23	52.61
2017	103.1	172.2	14	1	59.87
2018	113.7	207	10	20	54.93
2019	113.8	231	1	12	49.26
2020	119.6	254	5	10	47.09

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2007 – 2019)- بيانات البنك الدولي للمدة (2005 – 2020)

International Monetary Fund, Country Report IRAQ، 2013 ،2015، 2016

يبن من الجدول / 1/ ان النفقات العامة كانت متذبذبة بين اعوام (2005-2020)، وكان ولكن الناتج المحلي الإجمالي يتجه نحوه الارتفاع، ففي سنة /2005/ كان حجم النفقات العامة اكبر بكثر مقارنة بالناتج المحي الإجمالي لذا نرى نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي تسجل اعلى مستوى وهو 123.5 % (، ولكن في سنة 2006 بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مقارنة بالنفقات العامة لذا سجل نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحي 53.9 %، ولكن بعد تلك السنة بدأ كلا من النفقات العامة و الناتج المحي الإجمالي نحو الارتفاع حتى سنة 2014 فقد ارتفع ارتفاعا ملحوظا في النفقات العامة والناتج المحلي

الإجمالي في تلك السنة، أي نسبة التغير السنوي للنفقات العامة والناتج المحي الإجمالي يصل الى 20 % و10 % والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع سعر النفط الذي ما يقارب الى 106 دولار،

وفي عام 2020 سجل الناتج المحلي الإجمالي اعلى مستوى وهو / 254 / مليار دولار وهو اعلى مستوى سجلت نسبة المساهمة للنفقات العامة في الناتج المحلي الاجمالي 47 %

وبشكل العام يمكن القول ان معدل النمو السنوي المركب (CAGR)للنفقات العامة خلال المدة (2005-2020) يساوى اكثر من 6 % في حين ان الناتج المحلي الاجمالي يساوي 13.8 %.

قياس دور النفقات العامة في النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة (2005- 2020):

1- تطور حجم النفقات العامة في العراق بحسب انواعها للمدة (2005-2020).

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنة	النفقات العامة	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية
2005	35981.2	28431.2	7550.0
2006	50963.2	41580.4	9382.8
2007	51727.5	39051.9	12675.6
2008	92097.0	61324.8	30772.2
2009	69165.5	54118.6	15046.9
2010	84659.0	60981	23678
2011	78758.0	60926	17832
2012	105140.0	75789	29351
2013	119128.0	78747	40381
2014	113473.6	77986.2	35487.4
2015	70397.5	51832.8	18564.7
2016	67067.4	51173.4	15894.0
2017	75490.1	59025.6	16464.5
2018	80873.0	67052.9	13820.2
2019	111723.6	87301	24422.6
2020	76082.4	72873.5	3208.9

جدول رقم /2/ -تطور حجم النفقات العامة في العراق بحسب انواعها للمدة (2005-2020).

المصدر: ـــ البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات (2006- 2020) بغداد.

يتبين من الجدول السابق رقم /2/ أن النفقات التشغيلية تشكل الجزء الاكبر من اجمالي النفقات العامة، إذ بلغت قيمته (28431.2) مليار دينار في سنة 2005 وازدادت حتى وصلت الى (72873.5) مليار دينار في سنة 2020 ، أما بالنسبة الى النفقات الاستثمارية فقد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً

حيث بلغت في سنة 2020 (3208.9) مليار دينار بعد أن كانت تبلغ (7550.0)مليار دينار في سنة 2005 ،ويعود سبب الانخفاض الى نتيجة عدم اقرار الموازنة لسنة 2020 والذي جاء متزامنا مع الانخفاض في الايرادات النفطية والتي تؤثر بشكل اساسي على النفقات الاستثمارية.

2- العلاقة والارتباط بين المتغيرات

ان الارتباط عبارة عن العلاقة القائمة بن متغيرين او اكثر قابلة للقياس، من اجل توضيح قوة و اتجاه العلاقة بين المتغيرات المراد دراسته، نقوم باختبار الارتباط بن المتغيرات ويبين الجدول رقم /3/ نتائج التحليل كما يلي:

جدول رقم /3/ الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة
الناتج المحلي الاجمالي	**1**	0.97
النفقات العامة	**0.97**	1

المصدر: برنامج(SPSS)

يبن من الجدول رقم /3/ ان هناك علاقة طردية قوية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، بسبب تقربها من واحد صحيح / 0.97 / لذا يمكن القول ان هناك بالعلاقة طردية قوية بين المتغيران، وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصاد العراقي ومنطق النظرية الاقتصادية.

3- اختبار الفرضية:

لاختبار الفرضيات وتفسير النتائج وسيتم استخدام نموذج انحدار الخطي البسيط بالاعتماد على (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

نموذج الانحدار الخطي البسيط الأول:

بالنسبة لنموذج الانحدار الخطي البسيط سنأخذ المتغير النفقات الحكومية كمتغير مستقل

والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، لاختبار الفرضية {ان النفقات الحكومية تساهم بشكل ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005- 2020)}.

حيث كانت النتائج:

الجدول رقم /4/ :(يوضح القدرة (الدرجة) التفسيرية للنموذج .

النموذج	R	معامل التحديد	تعديل معامل التحديد	تقدير الانحراف المعياري
1	.976[a]	.953	.950	.35608

المصدر: برنامج(SPSS)

يوضح الجدول رقم (4) أن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح (R^2) بلغت على التوالي (0.976)، (0.953)، (0.950)، فبالنسبة لقيمة معامل الارتباط تدل على علاقة ارتباط قوية بين كل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي ،أما قيمة معامل التحديد فهي تدل على أن متغير الانفاق الحكومي يفسر (95.3%) من التباين أو من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي،(أما (4.7 %)من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي فترجع لعوامل أخرى.

التبيان

النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	الانحراف التربيعي المتوسط	F	Sig.
1	الانحدار	1.841	1	1.841	10.787	.000[b]
	البواقي	11.777	149	.171		
	المجموع	13.618	150			

المتغير التابع: الناتج المحلي الاجمالي

المتغير المستقل : الانفاق الحكومي

المصدر: برنامج(SPSS)

يظهر جدول تحليل التباين أن قيمة اختبار (f) المحسوبة بلغت(10.787) و بقيمة مستوى الدلالة (0.000) مما يدل على أن النموذج ذو جودة ومقبول إحصائيا أي ذو دلالة إحصائية، وبالرجوع إلى قيمة مستوى الدلالة (0.000) فهي أقل من (5 %) وبالتالي نقبل الفرضية ان النفقات الحكومية تساهم بشكل ايجابي في زيادة النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2005-2020).

جدول (5) نتائج تقدير اثر الاتفاق الحكومي على التضخم النقدي في العراق للفترة (2005-2020)

Dependent Variable : INF
Method : Least Squares
Date : 04/14/24 Time : 22:13
Sample : 2005 2020
Included observations : 16

Variable	Coefficient	Std . Error	t – Statistic	Prob
LG	-20.60083	7.431695	-2.772023	0.0150
C	380.2440	134.5013	2.827066	0.0134

R - squared	0.354366	Mean dependent var	7.493750
Adjusted R - squared	0.308249	S.D. dependent var	14.24741
S.E. of regression	11.84979	Akaike info criterion	7.898966
Sum squared resid	1965.845	Schwarz criterion	7.995540
Log likelihood	-61.19173	Hannan - Quinn criter	7.903911
F – statistic	7.684112	Durbin - Watson stat	1.917399
Prob (F - statistic)	0.014983		

4- نتائج التقدير والاختبار.

1. من خلال تحليل البيانات لكل من النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي الممثل للنمو الاقتصادي يتبين ان هناك علاقة قوية بينها، حيث انه كلما ازدادت حجم النفقات العامة في مدة الدراسة يؤدي ذلك بدوره لزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي مع الاخذ بعن الاعتبار العوامل الاقتصادية و السياسية في تلك السنة، ولكن عندما يكون حجم النفقات العامة منخفضة فان الناتج المحلي الاجمالي يكون شبه ثابتة او يتجه نحوه الزيادة، السبب يعود الى متغير اخرى و هو ارتفاع معدل سعر النفط او انخفاض سعر الصرف في تلك السنة واللذان يحلان محل انخفاض تأثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي.
2. ان تحاليل نتائج القياسية يؤكد على وجود علاقة قوية بن النفقات العامة و الناتج المحلي الاجمالي الممثل للنمو الاقتصادي، كذلك يدل اختبار الارتباط بان هناك علاقة طردية، و ان هذين المتغيرين يتصفان بالتكامل المشترك وهذا يعنى ان حجم النفقات العامة في العراق لها تأثير على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي في العراق هذا و يؤكد اختبار تقدير المعلات النموذج.
3. ان نتائج الاختبارات القياسية للناتج المحلي الاجمالي الممثل للنمو الاقتصادي يدل لوجود علاقة مع النفقات العامة ، اي ان التغيرات في هؤلاء المتغيرات المستقلة يؤثرون على حجم الناتج المحلي الاجمالي ،حيث ان هؤلاء المتغيرات يتصفون بعلاقة تكاملية مشتركة في المدى القصر مع الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي و لكن في المدى الطويل فقط النفقات العامة لها تلك الميزة، و تؤكد نتائج اختبار تقدير المعلات بحجم تأثير كل المتغيرات على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي.

الاستنتاجات:

1. انه من الضروري للقائمين على السياسية المالية الاهتمام بالنفقات التي تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتكوين رؤوس أموال التي تستعمل للاستثمار حتى تتوافق النفقات العامة مع النمو للناتج المحلي الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي بصورة مثلى وتحقيق الاهداف الاقتصادية.
2. ان الهدف الأساس الذي ينبغي التركيز عليه يتمثل في البحث عن الوسائل التي تساعد في الحد من نسبة العجز الفعلي الذي سيواجه الموازنة، مع تقليل الحاجة الى اللجوء الى مزيد من القروض الخارجية، مما يتطلب اجراءات حكومية لترشيد وضغط بعض العناصر من النفقات العامة.
3. على الرغم مما للنفقات التشغيلية من سطوة حاكمة على الموازنة في جانب فقرة الرواتب والاجور الواجب دفعها ، الاّ انّ هنالك جانبا آخر من هذه النفقات يمكن أن تمارس عليها اجراءات الضغط والترشيد ، أو تأجيل عمليات الصرف .
4. امكانية اعادة هيكلة النفقات الاستثمارية وترشيدها بشكل أفضل عن طريق رفع كفاءة التنفيذ والانجاز والتقليل من حجم التكاليف والمصروفات، كذلك تأجيل بعض المشاريع والتركيز على تنفيذ المشاريع التي لها ضرورات ملحة ، بما يسهم في توفير قدر أكبر من النفقات من أجل تجاوز هذه المرحلة .
5. التوجه نحو القروض الداخلية لمواجهة ما يتحقق من عجز فعلي وتجنب عقد المزيد من القروض الخارجية التي تسهم في تحميل الاقتصاد الوطني أعباء مالية طويلة الأجل .

الخاتمة:

تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2020 كان يعتبر موضوعًا هامًا ومحوريًا للكثير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية. فقد كانت هذه الفترة تشهد تحولات عديدة في البنية الاقتصادية للعراق نتيجة لتغيرات سياسية واقتصادية مهمة.

تعد الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 من بين الأحداث التي غيّرت بشكل جذري البنية الاقتصادية للعراق. بدأت الحكومة العراقية بزيادة الإنفاق العام في مختلف القطاعات من أجل إعادة بناء البنى التحتية المدمرة، وتعزيز الخدمات الأساسية للمواطنين، وتوفير فرص عمل للشباب.

لقد كان لهذا الإنفاق الحكومي تأثير كبير على النمو الاقتصادي في العراق خلال تلك الفترة. حيث ساهم الإنفاق الحكومي في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق في السلع والخدمات، وزيادة فرص العمل للمواطنين، وتحسين الظروف المعيشية للمجتمع.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في زيادة الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أن هناك تحديات كثيرة تواجه الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة. من بين هذه التحديات الفساد، وقلة التخطيط الاقتصادي، وغياب الاستثمار الأجنبي، وتدهور أسعار النفط التي تعتبر مورداً أساسياً للاقتصاد العراقي.

لذلك، يجب على الحكومة العراقية أن تتخذ إجراءات عاجلة لتعزيز نمو الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل الوطني للتقليل من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- أمجد فخري عبيد المعموري ، 2018، توجهات السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.

- إياد عبد الفتاح النسور، 2015، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.

- حارث الحمداني،2005، الاقتصاد العراقي: التحديات و الفرص

- سليمان المياحي، 2010، الاقتصاد الكلي: نظريات وتطبيقات

- عبد الغفور ابراهيم احمد، ومجيد خليل وحسين، 2012، مبادئ علم الاقتصاد الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع.

عبد الله خباية، 2009، اساسيات في اقتصاد المالية العامه، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر.

فاروق بن صالح، 2014، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الشقري للنشر والتوزيع، الجدة، مملكة العربية السعودية.

- فليح حسف خلف، التنمية الاقتصادية، بغداد دار الكتب للطباعة والنشر، ص 94.

- فليح حسن خلف ، المالية العامة، عالم الكتب الحديث ، الاردن.2008

مدحت القريشي ، 2008، تطور الفكرة الاقتصادي_ط١_دار وائل للنشر والتوزيع عمان

مرسي السيد حجازي ، مبادى المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ،2002.

الرسائل والاطاريح:

- احمد محمد صالح جلال ، 2006، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- باري سيجل، النقود والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، وعبد المجيد عبد الفتاح، الرياض، دار المريخ، 1987، ص 481.

- جلال خشيب، النمو الإقتصادي مفاهيم ونظريات، شبكة الآلوكة، ثقافة وحرية، 2014، ص 18.

- سامي عبيد التميمي،2017، التضخم الركودي في العراق (1990-2013) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، مجلد 45، العراق.

- سجى فاضل جواد ، 2009، معوقات السياسة النقدية وبرامج الإصلاح الاقتصادي لواقع الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 55، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، جمهورية العراق.

- عبد الله محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الرياض مطبعة جامعة الملك سعود، 1988، ص 110.

- عادل أحمد حنيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة الاصول المالية للاقتصاد العام، بيروت دار النهضة، 1992، ص 278.

- كريم سالم الغالبي، مصادر نمو الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2015، ص 25

- مجيد عبد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة: بغداد دار الكتب للطباعة والنشر، 1999، ص133.

- محمد خالد المهايني ، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للادراه العامة الدورة التحضيرية، الامارات، (2013)، ص 24 .

- محمد عوض رضوان، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة،) القاهرة، دار النهضة العربية، 2009، ص 11.

- هيثم عبدالقادر الجنابي، تحليل العلاقة بن الانفاق الاستهلاكي الحكومي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة) 1981 - 2006 (،مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد) 19 (،العدد) 73 (، جامعة بغداد، ا لعراق، 2013، ص 355 .

- Daniel L.Thornton,, Tow would Modern Macro economic school of Thought Respond to the Recent Economic Synopses_2009,p2

- Tabarrok, Alex and Cowen, Tyler, 2013, Modern Principles of Economics, 6th, Worth Publishers, New York, USA.

- Nelson, E., & Nikolov, K., 2004. "Monetary Policy and Stagflation in the UK," Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, vol. 36(3), pages 293-318.

- Randy R.grand_The History of economic thought_seven Edition_pacific Lutheran University 'United states of America_2007_P275